

الإطار المفاهيمي للمدن الجديدة

من إعداد

الدكتورة بن مبارك راضية

أستاذة محاضر قسم (ب)

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة البليدة02

الإطار المفاهيمي للمدن الجديدة

من إعداد الدكتورة بن مبارك راضية

أستاذة محاضرة قسم (ب)

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة البليدة 02

الملخص:

تعد المدن الجديدة أحد مكونات النظام الحضري الجزائري، اعتمدها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم كأحد الصيغ لحل الأزمة الحضرية في الجزائر. هذا الخيار لجأت إليه من قبل، الدول المتقدمة لحل مشكلة الاكتضاض الذي عرفته مدنها من جراء الثورة الصناعية.

ومن خلال المخطط الوطني لتهيئة الإقليم نجد انه قد حدد أدوارا مختلفا للمدن الجديدة باختلاف الموقع الذي تنشأ فيه، إن كان في الشمال، أو الهضاب، أو الجنوب، حتى تتماشى مع المتطلبات التنموية لكل منطقة. كما أن هذه المدن يجب أن تكون مدنا مستدامة يمثل الحفاظ على البيئة فيها شرطا أساسيا لإنشائها وتهيئتها. ومن هذا المنطلق نتساءل عن المفهوم الذي أعطي للمدن الجديدة في الجزائر وذلك من خلال النصوص القانونية وكذا مشاريع المدن الجديدة المبرمجة؟ وقد حاولنا الإجابة على هذا التساؤل في نقطتين:

أولا- تعريف المدن الجديدة.

ثانيا- أهداف المدن الجديدة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المدن الجديدة، تهيئة الإقليم، التنمية المستدامة، النظام الحضري.

Résumé:

Les nouvelles villes constituent l'une des composantes du système urbain algérien que le Schéma National d'Aménagement du Territoire a adopté comme l'une des formules pour résoudre la crise urbaine en Algérie.

En effet, les pays développés ont déjà opté pour ce choix afin de régler le problème de la surpopulation qu'avaient connue leurs villes suite à la révolution industrielle.

Nous trouvons, à travers le Schéma National d'Aménagement du Territoire, que ce dernier a établi différentes fonctions pour chaque ville suivant son emplacement géographique, que ce soit dans le nord, les hauts-plateaux ou le sud, pour qu'elles soient conformes aux exigences du développement de chaque région.

En outre, il faudra que ces villes soient durables où la question de la protection de l'environnement représente une condition sine qua non pour leur construction et aménagement.

Dans cette perspective, on s'interroge sur la conception des nouvelles villes en Algérie, et ce, par le biais des textes juridiques et les projets des nouvelles villes programmées.

Nous avons tenté d'y répondre en deux points:

En premier lieu : Définition des nouvelles villes.

En second lieu : les objectifs des nouvelles villes en Algérie.

Mots clés : Les nouvelles villes, Aménagement du Territoire, développement durable, système urbain.

مقدمة:

حدد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم النظام الحضري في الجزائر كما يلي:

- أربعة مدن كبرى: حيث يتمركز الإنتاج، الخدمات، البحث... من أجل تمفصلها فيما بينها وربطها بالحواضر الكبرى في العالم. (الجزائر العاصمة، قسنطينة، وهران، عنابة).
- مدن التوازن والتنمية في الهضاب العليا والجنوب: من أجل التأطير، حيث يضعف المنطق الاقتصادي وتساهم في إعادة التوازن الإقليمي.
- مدن الربط التالية: من أجل تأطير وبعث التغيير والمهارات في فضاءاتها.
- المدن الجديدة.

وبالتالي تعتبر المدن الجديدة أحد مكونات النظام الحضري الجزائري، وصيغة المدينة الجديدة هي من الصيغ التي تبنتها الدول المتقدمة والدول النامية لحل أزمتها الحضرية. هذا الخيار لجأت إليه الدول المتقدمة في البداية لحل مشكلة الاكتضاض الذي عرفته مدنها من جراء الثورة الصناعية. وقد ظهرت النواة الأولى لمفهوم المدن الجديدة في إنجلترا بعد الحرب العالمية الثانية بحواف المجمعات الحضرية وبالأخص مدينة لندن لتنتشر فيما بعد عبر مختلف جهات إنجلترا بالقرب من المناطق الصناعية والمناجم (تيجاني بشير، سنة 2000، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 75)⁽¹⁾.

لكن تطور مفهوم المدن الجديدة في تلك الدول إلى مدن مستدامة، يمثل الحفاظ على البيئة فيها شرطا أساسيا لإنشائها وتهيئتها. ومن هذا المنطلق نتساءل عن المفهوم الذي أعطي للمدن الجديدة في الجزائر وذلك من خلال النصوص القانونية وكذا مشاريع المدن الجديدة المبرمجة؟ وقد حاولنا تلخيص الإجابة على هذا التساؤل في نقطتين:

- تعريف المدن الجديدة.

- أهداف المدن الجديدة في الجزائر.

المبحث الأول: مفهوم المدن الجديدة

سنبحث، من خلال هذا المبحث، أولا على تعريف المدن الجديدة خاصة من خلال مجموع النصوص القانونية التي أشارت لتعريفها وذلك في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني فسنحاول، من خلال التعاريف، أن نحدد عناصر تكوين المدن الجديدة.

المطلب الأول: تعريف المدن الجديدة

تشكل المدن الجديدة سياسة مميزة في تهيئة الإقليم وتطويره، وتنظيم المجال في العديد من البلدان، لاسيما مع حدة المشاكل العمرانية، خاصة مع اكتضاض المدن الناجم عن النمو الديمغرافي، إلا أنه يصعب وضع تعريف موحد للمدينة الجديدة، وهذا راجع إلى اختلاف الأهداف التي أنشئت من أجلها والتي حددها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

وقد عرفت المادة 3 من القانون رقم 06-06 المؤرخ في 20 فبراير سنة 2001، المتضمن القانون التوجيهي للمدينة (الجريدة الرسمية، العدد 15، المؤرخة في 12 مارس سنة 2006)⁽²⁾، المدينة بأنها "كل تجمع حضري ذو حجم سكاني يتوفر على وظائف إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية".

في حين أن المادة 4 من القانون نفسه قد عدت المدن الجديدة كأحد أنواع المدينة، ومنه فإن المدن الجديدة تأخذ نفس تعريف المدينة، بأنها تجمع حضري ذو حجم سكاني يتوفر على وظائف إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

أما المادة 3 من القانون 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001، المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة (الجريدة الرسمية، العدد 77، المؤرخة في 15 ديسمبر سنة 2001)⁽³⁾، فقد عرفت المدينة الجديدة بأنها: "تجمع حضري مبرمج بكامله في موقع خال أو انطلاقا من خلية أو خلايا السكنات الموجودة".

من خلال المادة يظهر أن القانون المتعلق بتهيئة الإقليم اقتصر في تعريفه للمدينة الجديدة على الجانب البشري وكذا الموقع، دون أن يشير للجانب الوظيفي.

كما أن المادة 2 من القانون رقم 02-08 المؤرخ في 08 ماي سنة 2002، المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها (الجريدة الرسمية، العدد 34، المؤرخة في 14 ماي سنة 2002)⁽⁴⁾.

قد نصت على: "تعد مدنا جديدة كل تجمع بشري ذي طابع حضري ينشأ في موقع خال أو يستند إلى نواة أو عدة نوى سكنية موجودة.

تشكل المدن الجديدة مركز توازن اجتماعي واقتصادي وبشري بما يوفره من إمكانيات التشغيل والإسكان والتجهيز." وبذلك يكون التعريف الذي جاء به القانون المتعلق بشروط المدن الجديدة وتهيئتها قد جمع بين مجموع مكونات المدينة الجديدة وهي الجانب البشري، الموقع، والجانب الوظيفي.

كما أن ملف المدن الجديدة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة الرابعة أكتوبر 1995، رأي في ملف المدن الجديدة، الجريدة الرسمية 21 لسنة 1997)⁽⁵⁾ قد عرف المدن الجديدة بأنها مؤسسات بشرية مثلى في التنظيم، والبحث المعماري والتوازن الوظيفي لإطار المعيشة.

ومن ما سبق نلاحظ أن جل التعاريف المذكورة قد اتفقت على عناصر المدن الجديدة وهي الجانب البشري، الموقع، والجانب الوظيفي.

المطلب الثاني: عناصر تكوين المدن الجديدة

التجمع البشري: وهو الكثافة السكانية التي ستنتركز في هذا الفضاء الجديد، لتحقيق احتياجاتها الراهنة، وتحفظ حقوق الأجيال القادمة، وتختلف هذه الكثافة من دولة إلى أخرى (كتاف كريمة، مفهوم المدن الجديدة من خلال القانون 02-08، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، فرع الإدارة العامة، القانون وتسيير الإقليم، غير منشورة، جامعة قسنطينة 01، كلية الحقوق، قسنطينة، سنة 2012-2013، ص 24)⁽⁶⁾ وبالنسبة للمدن الجديدة المبرمجة في الجزائر فتم تحديد عدد السكان حسب وظيفة كل مدينة، فالمدن الجديدة المنوط بها كبح التوسع الحضري (راجع القانون رقم 10-02، المؤرخ في 29 يونيو 2010، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الجريدة الرسمية، العدد 61، المؤرخة في 21 أكتوبر عام 2010)⁽⁷⁾ يتراوح عدد سكانها بين 150000 (راجع المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 04-96 مؤرخ في 1 أبريل سنة 2004، يتضمن إنشاء المدينة الجديدة لبوعينيان، الجريدة الرسمية، العدد 20، المؤرخة في 4 أبريل سنة 2004)⁽⁸⁾، 200000 نسمة (راجع مرسوم تنفيذي رقم 04-275 مؤرخ في

5 سبتمبر سنة 2004، يتضمن إنشاء المدينة الجديدة سيدي عبد الله، الجريدة رسمية، العدد 5، المؤرخة في 5 سبتمبر سنة 2004⁽⁹⁾ مثل المدينة الجديدة بوينان، والمدينة الجديدة لسيدي عبد الله.

أما المدن الجديدة المختصة بإعادة التوازن الإقليمي (راجع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم)⁽¹⁰⁾ والتي تخص كل من المدينة الجديدة بوغزول وإمدغاسن فقدرت الكثافة السكانية بها ما بين 50000 و 400000 (راجع المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 97-04، مؤرخ في 1 أبريل سنة 2004، يتضمن إنشاء المدينة الجديدة لبوغزول، الجريدة الرسمية، العدد 20، المؤرخة في 4 أبريل سنة 2004)⁽¹¹⁾.

وأخيرا وبالنسبة لمدن الجنوب والمتكفلة بالتنمية المستدامة فقدرت بها الكثافة السكانية كمرحلة أولية ب30000 و 80000 على أن تتوسع مستقبلا (المرجع نفسه، ص 25)⁽¹²⁾.

الطابع الحضري: يقصد بالطابع الحضري خلق فضاء تتوازن فيه الإمكانيات الاجتماعية، الاقتصادية والبشرية. بما يوفره من فرص التشغيل والإسكان والتجهيز، فلا يمكن اعتبار أي تجمع لعدد من السكان يشكل مدن جديدة (المرجع نفسه)⁽¹³⁾.

1. الموقع: اشترط المشرع اختيار الموقع الخال كقاعدة أساسية لإقامة المدن الجديدة، واشتراط الموقع الخالي كان لعدة أسباب الأول، كبح نمو المدن الكبرى وتضخمها، والثاني أن إنشاء مدينة جديدة بناء على تصور مسبق فوق موقع خالي يسهل تجسيد هذا البرنامج، فالأراضي الفارغة تساعد على تجسيد مدينة منظمة من حيث التعمير ومتوازنة من حيث الهيكلية بأن تتوفر على السكنات، الإدارات، الأسواق، المدارس، المستشفيات، أماكن الترفيه، المساحات الخضراء. مع توزيع هذه المرافق توزيعا منطقيا وذلك بتقريب مرافق الخدمات من المجمعات السكانية لتحسين مستوى معيشة المواطن، بينما تبرمج المصانع بعيدا عن السكنات للحفاظ على البيئة وعلى صحة المواطن. كما يتيح الموقع الخالي إمكانية المحافظة على الأراضي الفلاحية (كتاف كريمة، مفهوم المدن الجديدة من خلال القانون 08-02، مرجع سابق، ص 26)⁽¹⁴⁾.

لحفاظ على البيئة وعلى صحة المواطن. كما يتيح الموقع الخالي إمكانية المحافظة على الأراضي الفلاحية (كتاف كريمة، مفهوم المدن الجديدة من خلال القانون 08-02، مرجع سابق، ص 26)⁽¹⁵⁾.

2. التوازن الوظيفي: لقد جاءت المادة 2/2 من القانون رقم 08-02 واضحة في تحديد لها لوظيفة المدينة الجديدة حيث نصت: "تشكل المدن الجديدة مركز توازن اجتماعي واقتصادي وبشري بما يوفره من إمكانيات التشغيل والإسكان والتجهيز" يظهر من نص المادة أن المدينة الجديدة هي مركز تتفاعل فيه مجموعة من العوامل وليست مجرد حشد عدد من السكان. بالإضافة إلى هذا العنصر يتوجب توافر الجانب الاجتماعي بكل مشتملاته المتمثلة في السكن، العمل، والترفيه.

المبحث الثاني: أهداف إنشاء المدن الجديدة

تبنت الحكومة الجزائرية إستراتيجية المدن الجديدة لمواجهة التحضر السريع في الجزائر خاصة عبر الشريط الساحلي والتل أين وصل التشعب الحضري أقصاه في المدن الكبرى والمتوسطة الحجم وما نتج عنه من انعكاسات خطيرة على الوسط الطبيعي.

تنقسم أهداف المدن الجديدة إلى هدف عام (المطلب الأول) وأهداف خاصة بكل مدينة جديدة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الهدف العام لإنشاء المدن الجديدة

فقد صادقت الحكومة الجزائرية بداية من سنة 1995 على عدة مشاريع مدن جديدة تنشأ بالقرب من المدن المتروبولية.

وفي إطار تنفيذ هذه المشاريع قامت الحكومة بطلب رأي المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في ملف المدن الجديدة الذي أعدته، وقد اعتبر التقرير العام عن المدن الجديدة أن الضغط الديمغرافي الذي يتعرض له شمال البلاد والتحصن الشديد الذي يمس الهضاب العليا والجنوب، فرض إعادة التهيئة العمرانية، وأن خيار المدن الجديدة يعد أحد الأبعاد الأساسية في الإستراتيجية الوطنية للتهيئة العمرانية المسطرة (ص 50 من ج ر 21 لسنة 1997)⁽¹⁶⁾.

وهذا ما أكدته نص المادة 3 من القانون رقم 08-02: "يُدرج إنشاء المدن الجديدة ضمن السياسة الوطنية الرامية إلى تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة من أجل إعادة توازن البنية العمرانية التي تهدف إليها أدوات تهيئة الإقليم وفق التشريع المعمول به". وفي هذا الإطار ينص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم على إمكانيات إنشاء المدن الجديدة ويحدد وظائفها وموقعها.

وبذلك تعد سياسة المدن الجديدة، وسيلة لتنظيم التوسع الحضري وتوجيهه، كما تشكل متنفسا للضغط الحضري حول المدن الكبرى، وأداة لتحقيق لامركزية نشاطات الإسكان، التشغيل، الخدمات الإدارية، انطلاقا من الشمال إلى أجزاء أخرى من الوطن.

المطلب الثاني: الأهداف الخاصة لإنشاء المدن الجديدة

تنص المادة 3/3 من القانون رقم 08-02 على أن: "كل مدينة جديدة يجب أن يتم إنشاؤها بالتلاؤم مع تنظيم وتنمية المنشآت القاعدية الكبرى والمرافق الجماعية ذات المنفعة الوطنية المقررة في المخططات القطاعية المنبثقة عن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم." وبالتالي ومن خلال نص المادة يظهر جليا أن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم هو الذي يحدد الهدف من إنشاء كل مدينة مبرمجة ولذلك يجب أن نعرف ولو باختصار على السيناريو المعتمد في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

السيناريو المقبول الذي اعتمدته المخطط الوطني لتهيئة الإقليم هو التوازن الإقليمي والتنافسية.

1- التوازن الإقليمي المطلوب هو التوازن الذي يطور ويهيئ إقليم ما وفقا لما يمكن للأوساط الطبيعية أن تتحمل من كثافة سكانية دون أن تتعرض للتدهور والتلف.

2- تنافسية الأقاليم: وهو الذي يسمح بتوزيع النمو على مختلف أرجاء الإقليم عن طريق تنظيم الإقليم بطريقة تستغل فيها إمكانيات كل جهة من الوطن لجعل كل منطقة جذابة للسكان وللاستثمارات بحسب التخصص الذي برمج لها.

وللوصول إلى ذلك حدد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 4 خطوط توجيهية:

- الخط التوجيهي 1: نحو إقليم مستدام.
- الخط التوجيهي 2: خلق ديناميات إعادة التوازن الإقليمي.
- الخط التوجيهي 3: خلق شروط جاذبية وتنافسية الأقاليم.
- الخط التوجيهي 4: تحقيق الإنصاف الإقليمي. ويتم تنفيذ هذه الخطوط التوجيهية من خلال برامج عمل.

إن الخط التوجيهي الذي يهمننا في هذه الدراسة هو الخط التوجيهي 2 الذي يهدف إلى رهان إعادة التوازن الإقليمي، والذي يقع في قلب مسعى تهيئة الإقليم ويتمثل في 5 برامج أعمال إقليمية: ب ع إ 6: كبح التسحل وتوازن الساحل.

ب ع إ 7: خيار الهضاب العليا.

ب ع إ 8: خيار تنمية الجنوب.

ب ع إ 9: مواقع نقل الأنشطة واللاتمركز الإداري.

ب ع إ 10: نظام حضري متسلسل ومتفصل.

- ب ع إ 6: من أدوات كبح التسحل التي اعتمدها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم هي: المدن الجديدة من الطوق الأول أو الحزام الأول وسماها كذلك المخطط الوطني بالمدن الجديدة للامتياز: واعتبرها المخطط أداة للتنظيم ورافع لفك الاكتظاظ. فهي عبارة عن أقطاب ثانوية قادرة على دعم تنميتها وتحديد توسيع تخوم المجمعات العمرانية، وبالتالي حماية الأراضي الفلاحية والفضاءات الطبيعية ذات القيمة، ويتم ربط هذه المدن ببقية المدن الكبرى بواسطة هياكل نقل واتصال فعالة وتطوير القواعد الاقتصادية لهذه المدن بالانسجام مع الاستراتيجية الإقليمية. وتتمثل هذه المدن الجديدة لدعم المدن الكبرى وتخفيف الضغط عليها:

سيدي عبد الله، بوينان، العفرون، سيدي عمار والناصرية (الجزائر العاصمة). عقاز، رأسفلكون

(وهران).

وقد حدد لبعض هذه المدن وظائف رئيسية مثلا فقد نصت المادة الرابعة من المرسوم رقم 275-04 المؤرخ في 5 سبتمبر سنة 2004، يتضمن إنشاء مدينة جديدة لسيدي عبد الله على أن الوظائف الأساسية للمدينة الجديدة لسيدي عبد الله تتمثل في التكنولوجيا المتقدمة والتكوين والبحث الجامعي وكذا مهام الدعم المتصلة بها.

- ب ع إ 7: وفي إطار دعم النظام الحضري للهضاب العليا: فإن إنشاء المدينة الجديدة بوغزول في الهضاب العليا الوسطى جاء ليستقطب الفضاء الوسطي للهضاب العليا ويعيد التوازن للدعامة الحضرية للهضاب العليا وذلك بانخراطها إلى جانب مدنها الرئيسية: المدينة، تيارت، الجلفة، مسيلة. فهي تدعم بصفتها مركز امتياز، التنافسية وتشكل قطبا جذابا لسكان الهضاب العليا للشمال. فهي تعد المدن الجديدة لإعادة التوازن الإقليمي (مدن الحزام الثاني).

وقد نص المرسوم رقم 97-04 (ص 50 من ج ر 21 لسنة 1997، مرجع سابق)⁽¹⁷⁾ في مادته الرابعة على أن المهام الرئيسية للمدينة الجديدة لبوغزول تتمثل في قطاع الخدمات العالية والتكنولوجيات المتقدمة والبحث العلمي وكذا مهام الدعم المتعلقة بها.

- ب ع إ 8: دعم النظام الحضري في الجنوب: تأتي 3 مدن جديدة لدعم النظام الحضري في الجنوب وهي: متليلي الجديدة بجوار غرداية، المنيعية وقد بنيت خارج الوادي للمحافظة على واحة النخيل المهددة بالتعمير ويتوقع أن تحتضن 40000 ساكن، المدينة الجديدة لحاسي مسعود وتندرج في سياق خاص لأنها ليست بمدينة جديدة ولدت من العدم. بل تشكل إعادة تموقع في المكان المسمى وادي المراعي، بدلا من المدينة الحالية (الواقعة في منطقة مخاطر صناعية نظرا لاستخراج البترول). المدن الجديدة لإعادة التوازن الإقليمي (مدن الحزام الثالث) في الجنوب: المنيعية، حاسي مسعود.

خاتمة:

من خلال ما تقدم يظهر أن الحكومات المتوالية اعتبرت أن حل مشكلة الاكتضاض العمراني في الجزائر يكمن في إنشاء المدن الجديدة إلا أن الفكرة في حد ذاتها تحتاج إلى استثمارات ضخمة لانجازها، لأن المدن الجديدة بالمفهوم العمراني المعاصر لا يقتصر على إنشاء مجرد مرآقد، بقدر ما يشترط توفر كل الوظائف المحددة في النصوص القانونية من جانب اجتماعي واقتصادي وثقافي مما يضمن للمدينة الجديدة خصوصيتها واستقلالها.

الهوامش:

- 1- تيجاني بشير، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2000)، ص 75.
- 2- الجريدة الرسمية، العدد 15، المؤرخة في 12 مارس سنة 2006.
- 3- الجريدة الرسمية، العدد 77، المؤرخة في 15 ديسمبر سنة 2001.
- 4- الجريدة الرسمية، العدد 34، المؤرخة في 14 ماي سنة 2002.
- 5- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، رأي في ملف المدن الجديدة، الدورة العامة الرابعة أكتوبر 1995، الجريدة الرسمية 21 لسنة 1997.
- 6- كتاف كريمة، مفهوم المدن الجديدة من خلال القانون 02-08، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، فرع الإدارة العامة، القانون وتسيير الإقليم، غير منشورة، جامعة قسنطينة 01، كلية الحقوق، قسنطينة، سنة 2012-2013، ص 24.
- 7- راجع القانون رقم 02-10، المؤرخ في 29 يونيو 2010، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الجريدة الرسمية، العدد 61، المؤرخة في 21 أكتوبر عام 2010.
- 8- راجع المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 04-96 مؤرخ في 1 أبريل سنة 2004، يتضمن إنشاء المدينة الجديدة لبوعينان، الجريدة الرسمية، العدد 20، المؤرخة في 4 أبريل سنة 2004.
- 9- راجع مرسوم تنفيذي رقم 04-275 مؤرخ في 5 سبتمبر سنة 2004، يتضمن إنشاء المدينة الجديدة سيدي عبد الله، الجريدة الرسمية، العدد 5، المؤرخة في 5 سبتمبر سنة 2004.
- 10- راجع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.
- 11- راجع المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 04-97، مؤرخ في 1 أبريل سنة 2004، يتضمن إنشاء المدينة الجديدة لبوغزول، الجريدة الرسمية، العدد 20، المؤرخة في 4 أبريل سنة 2004.
- 12- المرجع نفسه، ص 25.
- 13- المرجع نفسه.
- 14- كتاف كريمة، ص 26.
- 15- ص 50 من ج ر 21 لسنة 1997.
- 16- مرجع سابق.

قائمة المراجع:**النصوص القانونية:**

- 1- قانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر عام 2001، المتعلق بتهيئة الإقليم وتمييزها المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 77، المؤرخة في 15 ديسمبر عام 2001.
- 2- قانون رقم 02-08، المؤرخ في 8 ماي عام 2002، المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، الجريدة الرسمية، العدد 34، المؤرخة في 14 ماي عام 2002.
- 3- قانون رقم 06-06 المؤرخ في 20 فبراير عام 2001، المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية، العدد 15، المؤرخة في 12 مارس عام 2006.
- 4- قانون رقم 02-10، المؤرخ في 29 يونيو 2010، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الجريدة الرسمية، العدد 61، المؤرخ في 21 أكتوبر عام 2010.
- 5- المرسوم التنفيذي رقم 04-96 مؤرخ في 1 أبريل سنة 2004، يتضمن إنشاء المدينة الجديدة لبوعينان، الجريدة الرسمية، العدد 20، المؤرخة في 4 أبريل سنة 2004.
- 6- المرسوم التنفيذي رقم 04-97، مؤرخ في 1 أبريل سنة 2004، يتضمن إنشاء المدينة الجديدة لبوغزول، الجريدة الرسمية، العدد 20، المؤرخة في 4 أبريل سنة 2004.

- 7- مرسوم تنفيذي رقم 275-04 مؤرخ في 5 سبتمبر سنة 2004، يتضمن إنشاء المدينة الجديدة سيدي عبد الله، الجريدة الرسمية، العدد 5، المؤرخة في 5 سبتمبر سنة 2004.
- 8- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "رأي في ملف الجزائر غدا"، الدورة العامة الرابعة، أكتوبر سنة 1995، الجريدة الرسمية، العدد 21، المؤرخة في 9 أبريل عام 1997
- الكتب:**

- بشير تيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2000، ص 75.
- الرسائل الجامعية:**
- كتاف كريمة، مفهوم المدن الجديدة من خلال القانون 08-02، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، فرع الإدارة العامة، القانون وتسيير الإقليم، جامعة قسنطينة 01، كلية الحقوق، سنة 2012-2013، ص 24.
- التقارير:**
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، رأي في ملف المدن الجديدة، الدورة العامة الرابعة أكتوبر 1995، الجريدة الرسمية 21 لسنة 1997.